A

الأمم المتحدة

Distr.
LIMITED

A/51/L.18/Rev.1*
17 December 1996
ARABIC
ORIGINAL: ENGLISH

الجمعية العامة

الدورة الحادية والخمسون
البند ٤٠ من جدول الأعمال

الحالة في أمريكا الوسطى: إجراءات إقامة سلم وطيد ودائم والتقدم المحرز في تشكيل منطقة سلم وحرية وديمقراطية وتنمية

الاتحاد الروسي، الأرجنتين، اسبانيا، إسرائيل، إكوادور، ألمانيا، أوروغواي، ايرلندا، إيطاليا، باراغواي، البرازيل، البرتغال، بلجيكا، بليز، بنما، بيرو، جامايكا، الجمهورية الدومينيكية، الدانمرك، السلفادور، السويد، شيلي، غواتيمالا، غيانا، فرنسا، فنزويلا، فنلندا، كمبوديا، كندا، كوستاريكا، لكسمبرغ، المكسيك، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، النرويج، النمسا، نيكاراغوا، هايتي، هندوراس، هولندا، اليابان: مشروع قرار منقح

إن الجمعية العامة،

إذ تشير إلى قرارات مجلس الأمن ذات الصلة وإلى القرارات الصادرة عنها، ولا سيما القراران ١٣٧/٤٩ المؤرخ ١٩ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٤، و ١٣٢/٥٠ المؤرخ ٢٠ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٥، اللذين اعترفت فيهما بأهمية تقديم الدعم الدولي إلى أمريكا الوسطى، ضمن إطار مرجعي شامل وملائم، بغية الحفاظ على الإنجازات التي تحققت في عملية توطيد السلم والديمقراطية والتنمية المستدامة والتوسع فيها من أجل التغلب على العقبات التي تعرقل تحويل أمريكا الوسطى إلى منطقة سلم وحرية وديمقراطية وتنمية مستدامة،

وإذ تعترف بأهمية وصحة الالتزامات التي تعهد بها رؤساء بلدان أمريكا الوسطى منذ اجتماع قمة إسكيبولاس الثاني، المعقود في ٧ آب/أغسطس ١٩٨٧[(١)]، واجتماعات القمة اللاحقة،

---

* أعيد إصدارها لأسباب فنية.

(١) A/42/521-S/19085، المرفق.

وإذ تؤكد من جديد أنه لا يمكن إقرار السلم في أمريكا الوسطى دون تنمية مستدامة أو ديمقراطية، وهما أمران أساسيان لضمان التحول في المنطقة، وإذ تعترف بأهمية تسوية خلافاتها من خلال الحوار والتفاوض واحترام المصالح المشروعة لجميع الدول، مع الاحترام التام لمبدأي تقرير المصير وعدم التدخل،

وإذ توجه الاهتمام إلى التحالف من أجل التنمية المستدامة في أمريكا الوسطى[٢] الذي أنشأه مؤتمر القمة المعقود في غواسيمو، كوستاريكا، في الفترة من ١٨ إلى ٢٠ آب/أغسطس ١٩٩٤، واعتمده مؤتمر قمة بلدان أمريكا الوسطى للتنمية المستدامة، المعقود في ماناغوا يومي ١٢ و ١٣ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٤، وهو التحالف الذي يشكل الاستراتيجية المتكاملة الجديدة للتنمية، وإلى أهمية المؤتمر الدولي المعني بالسلم والتنمية في أمريكا الوسطى، المعقود في تيغوسيغالبا يومي ٢٤ و ٢٥ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٤[٣]، والذي شكل نقطة تحول رئيسية في المسار الذي سلكته المنطقة، فضلا عن معاهدة التكامل الاجتماعي لأمريكا الوسطى، المعتمدة في مؤتمر قمة السلفادور المعقود في ٣٠ آذار/مارس ١٩٩٥[٤]، والتي من بين أهدافها الرئيسية تعزيز الاستثمار في رأس المال البشري،

وإذ ترحب بالمعاهدة الإطارية للأمن الديمقراطي في أمريكا الوسطى، المعتمدة في اجتماع القمة المعقود في سان بيدرو سولا، هندوراس في الفترة من ١٣ إلى ١٥ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٥[٥]، والتي أكدت من جديد، في جملة أمور، على تعزيز المجتمع المدني وأمن الأفراد والقضاء على الفقر، وإذ تعترف بأهمية برنامج العمل الإقليمي من أجل تنمية السياحة في أمريكا الوسطى، الذي اعتمده مؤتمر القمة، المعقود في مونتليمار، نيكاراغوا يومي ٨ و ٩ أيار/مايو ١٩٩٦[٦]،

وإذ تؤكد أهمية التعاون والتضامن الدولي في دعم الجهود التي تبذلها شعوب وحكومات أمريكا الوسطى من أجل دعم إقامة سلم وطيد ودائم، وضرورة تعزيز البرنامج الجديد للتعاون وتقديم المساعدات الاقتصادية والتقنية والمالية إلى أمريكا الوسطى في ضوء الأوضاع الجديدة في المنطقة،

وإذ ترحب بالدور الذي اضطلعت به عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام وبعثات المراقبة والرصد التي نفذت ولاياتها بنجاح في أمريكا الوسطى، عملا بقرارات كل من مجلس الأمن والجمعية العامة ذات الصلة،

---

(٢) A/49/580-S/1994/1217، المرفق الأول.

(٣) انظر A/49/639-S/1994/1247.

(٤) A/49/901-S/1995/396، المرفق السابع.

(٥) A/51/67، المرفق الثاني.

(٦) A/50/998-S/1996/497، التذييل.

وإذ تشير إلى قراراتها ٢٦٧/٤٨ المؤرخ ١٩ أيلول/سبتمبر ١٩٩٤، و ٢٣٦/٤٩ ألف المؤرخ ٣١ آذار/مارس ١٩٩٥، و ٢٣٦/٤٩ باء المؤرخ ١٤ أيلول/سبتمبر ١٩٩٥، و ٢٢٠/٥٠ المؤرخ ٣ نيسان/أبريل ١٩٩٦ التي قررت بموجبها إنشاء بعثة الأمم المتحدة للتحقق من حالة حقوق الإنسان ومن الامتثال للالتزامات الواردة في الاتفاق الشامل بشأن حقوق الإنسان في غواتيمالا، ومددت أجل ولاية تلك البعثة،

وإذ تدرك التزام حكومة غواتيمالا والاتحاد الثوري الوطني الغواتيمالي بمواصلة المفاوضات في إطار عملية غواتيمالا للسلم، وكذلك تأييد وجود بعثة الأمم المتحدة للتحقق من حالة حقوق الإنسان ومن الامتثال للالتزامات الواردة في الاتفاق الشامل بشأن حقوق الإنسان في غواتيمالا،

وإذ ترحب بالتوقيع على الاتفاق بشأن المسائل الاجتماعية والاقتصادية والحالة الزراعية الموقع في مكسيكو، في ٦ أيار/مايو ١٩٩٦[٧]، والإعلان المشترك للجنة السلم لحكومة غواتيمالا والاتحاد الثوري الوطني الغواتيمالي، الصادر في ٦ آب/أغسطس ١٩٩٦[٨]،

وإذ ترحب كذلك بالتوقيع على الاتفاق بشأن تعزيز السلطة المدنية ودور الجيش في مجتمع ديمقراطي، الموقع في ١٩ أيلول/سبتمبر ١٩٩٦[٩]، في مكسيكو، وبالبيانين الصادرين عن حكومة غواتيمالا والاتحاد الثوري الوطني الغواتيمالي، المؤرخين ٧ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٦، واللذين يساهمان مساهمة إيجابية في عملية السلام في غواتيمالا،

وإذ ترحب بالقرار ٢٢٦/٥٠ المؤرخ ١٠ أيار/مايو ١٩٩٦، الذي أنشأت الجمعية العامة بموجبه مكتب الأمم المتحدة للتحقق في السلفادور، باعتباره آلية من شأنها أن تجمع بين زيارات منتظمة لمبعوث رفيع المستوى من نيويورك، وفريق صغير من الخبراء في الميدان،

وإذ تؤكد على الجهود التي يبذلها شعب وحكومة السلفادور لتوطيد التقدم المحرز نحو تحقيق مجتمع متسم بالديمقراطية وسيادة القانون واحترام حقوق الإنسان، وللوفاء بالتزاماتها بموجب اتفاق السلام، لما فيه صالح جميع السلفادوريين،

وإذ تدرك موافقة الجمعية التشريعية للسلفادور في ٣١ تموز/يوليه ١٩٩٦، على مجموعة من الإصلاحات الدستورية التي أوصت بها لجنة تقصي الحقائق، وكذا اعتماد قانون مهنة الشرطة،

(٧) A/50/956، المرفق.

(٨) A/50/1023، المرفق.

(٩) A/51/410-S/1996/853، المرفق.

وإذ تسلم بأن الجهود التي تبذلها حكومة نيكاراغوا من أجل توطيد السلم والديمقراطية والإصلاح الاقتصادي والتعمير الوطني جديرة بالدعم العاجل من المجتمع الدولي ومنظومة الأمم المتحدة من أجل الحفاظ على المكاسب التي تحققت والتغلب على آثار الحرب والكوارث الطبيعية التي ما زالت نيكاراغوا تعاني منها،

وإذ ترحب باتخاذ القرارين ١٦/٤٩ المؤرخ ١٧ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٤، و ٨/٥١ المؤرخ ٢٥ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٦، اللذين اعترفت فيهما بالظروف الاستثنائية التي لا تزال سائدة في نيكاراغوا،

وإذ تدرك أهمية الدعم الفعال الذي قدمته الأمم المتحدة والآليات الحكومية وغير الحكومية في اتخاذ خطوات للشروع في مبادرات جديدة في إطار التحالف من أجل التنمية المستدامة في أمريكا الوسطى، فضلا عن نتائج حلقة العمل المشتركة بين الوكالات والمعقودة في مونتليمار، نيكاراغوا، في ١٩ آذار/مارس ١٩٩٦، والتي ترمي إلى إقامة تحالف استراتيجي بين جميع وكالات منظومة الأمم المتحدة العاملة في المنطقة،

وإذ تؤكد أهمية تعزيز عمليات الحوار الوطني بشأن طابع السياسات الاقتصادية الكلية التي تفضي إلى أبعد حد إلى أهداف التنمية البشرية المستدامة وإلى سلم دائم في أمريكا الوسطى، وكذلك الحوار الجاري بشأن السياسات والذي تضطلع به في هذا الصدد اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي،

وإذ تحيط علما بتقرير الأمين العام[١٠]،

١ - تشيد بجهود شعوب وحكومات بلدان أمريكا الوسطى من أجل توطيد السلم وتشجيع التنمية المستدامة، من خلال تنفيذ الاتفاقات المعتمدة في اجتماعات القمة، وتطلب إلى الأمين العام أن يواصل تقديم أكبر قدر ممكن من الدعم لمبادرات حكومات أمريكا الوسطى وأنشطتها؛

٢ - تؤيد قرار رؤساء بلدان أمريكا الوسطى إعلان أمريكا الوسطى منطقة سلم وحرية وديمقراطية وتنمية، وتشجع مبادرات بلدان أمريكا الوسطى المقدمة في إطار الاستراتيجية المتكاملة للتنمية المستدامة، والمستندة إلى اجتماعات القمة التي تهدف إلى تدعيم الحكومات التي تبني تنميتها على أساس الديمقراطية والسلم والتعاون واحترام حقوق الإنسان؛

(١٠) A/51/338.

٣ - توجه الاهتمام إلى قرار رؤساء بلدان أمريكا الوسطى الوارد في إعلان غواسيمو[١١] الذي أصبحت بموجبه الاستراتيجية الوطنية والإقليمية المعروفة باسم التحالف من أجل التنمية المستدامة في أمريكا الوسطى، بمثابة مبادرة متكاملة تجسدت في برنامج للإجراءات العاجلة في الميادين السياسية والأخلاقية والاقتصادية والاجتماعية والبيئية، تأمل بلدان أمريكا الوسطى في أن تتحول بها، بدعم من المجتمع الدولي، إلى نموذج للتنمية المستدامة تحتذيه المناطق الأخرى؛

٤ - تؤكد أهمية الأعمال التي أنجزتها منظومة التكامل لبلدان أمريكا الوسطى، لصالح التكامل دون الإقليمي من أجل تشجيع النمو الاقتصادي الموجه نحو التنمية البشرية ، ولتعزيز الديمقراطية وتوطيد السلام في المنطقة، وتدعو الدول الأعضاء والمنظمات الدولية إلى توفير التعاون الفعال لتعزيز التكامل دون الإقليمي؛

٥ - تؤيد اعتماد المعاهدة الإطارية للأمن الديمقراطي في أمريكا الوسطى، بشأن سيادة وتعزيز سلطة المجتمع المدني، وإقامة توازن معقول للقوى، وضمان أمن الأفراد وممتلكاتهم؛ وتخفيف حدة الفقر؛ وتعزيز التنمية المستدامة؛ وحماية البيئة؛ واستئصال شأفة العنف، والفساد، والحصانة من العقاب، والإرهاب والاتجار بالمخدرات والأسلحة؛ وزيادة توجيه الموارد نحو الاستثمارات الاجتماعية؛

٦ - ترحب بالاتفاق الذي توصلت إليه حكومة غواتيمالا والاتحاد الثوري الوطني الغواتيمالي، في ١١ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٦، لاختتام المفاوضات الدائرة بينهما، بغية وضع الصيغة النهائية لاتفاق السلام الوطيد والدائم في غواتيمالا والتوقيع عليه في ٢٩ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٦، مما يكمل عملية السلام في أمريكا الوسطى، وفي هذا السياق تشجع كلا الطرفين على اتخاذ جميع التدابير الضرورية لتحقيق هذا الهدف؛

٧ - ترحب أيضا باعتماد الاتفاق بشأن المسائل الاجتماعية والاقتصادية والحالة الزراعية[٧]، والبيان المشترك بين لجنة السلم لحكومة غواتيمالا والاتحاد الثوري الوطني الغواتيمالي[٨]، والاتفاق بشأن تعزيز السلطة المدنية ودور القوات المسلحة في مجتمع ديمقراطي[٩]، وكذلك بياني حكومة غواتيمالا والاتحاد الثوري الوطني الغواتيمالي، المؤرخين في ٧ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٦، واللذين يساهمان مساهمة إيجابية في عملية السلام في غواتيمالا؛

٨ - تقر بالتزام حكومة غواتيمالا والمجتمع المدني بالتقدم في مكافحة الإفلات من العقاب وتوطيد سيادة القانون؛

(١١) A/49/340-S/1994/994، المرفق.

٩ - تطلب إلى الطرفين الالتزام التام بتعهداتهما بموجب جميع الاتفاقات التي تم التوصل إليها فيما بينهما، وتنفيذ التوصيات المناظرة لبعثة الأمم المتحدة للتحقق من حالة حقوق الإنسان في غواتيمالا،

١٠ - تطلب إلى الأمين العام ومؤسسات منظومة الأمم المتحدة والمجتمع الدولي مواصلة دعم عملية السلام ومن ثم مواصلة دعم الجهود المبذولة لتعزيز المصالحة الوطنية والديمقراطية والتنمية في غواتيمالا، وتكرر الإعراب عن تقديرها لجهود السلم التي بذلها الأمين العام، ومجموعة البلدان الصديقة (اسبانيا وفنزويلا وكولومبيا والمكسيك والنرويج والولايات المتحدة الأمريكية)، وتعرب كذلك عن تقديرها للإسهام المقدم من جمعية المجتمع المدني وأبناء غواتيمالا في الإطار الدستوري وإطار اتفاقات السلم؛

١١ - تطلب إلى حكومة السلفادور وجميع القوى السياسية المشتركة في عملية السلم بذل كل جهد ممكن بغية إتمام تنفيذ جميع الجوانب المتبقية في اتفاق السلم؛

١٢ - ترحب بإنشاء مكتب الأمم المتحدة للتحقق في السلفادور، باعتباره آلية جمعت بين زيارات منتظمة لمبعوث رفيع المستوى من نيويورك، وفريق صغير من الخبراء في الميدان اضطلعوا بكفاءة بالتحقق من التقدم المحرز في تنفيذ جميع الجوانب المتبقية من اتفاق السلم في السلفادور؛

١٣ - تكرر الإعراب عن تقديرها لمشاركة الأمين العام وممثليه الفعالة وتحثهم على مواصلة اتخاذ جميع الخطوات اللازمة التي تكفل نجاح تنفيذ جميع الالتزامات التي تعهدت بها الأطراف في اتفاق السلم في السلفادور؛

١٤ - تعترف بالإنجازات التي حققها شعب نيكاراغوا وحكومتها في جهودهما الهادفة إلى تعزيز السلم والديمقراطية والمصالحة بين أبناء نيكاراغوا، وبأهمية التشاور السياسي والاقتصادي والاجتماعي فيما بين جميع قطاعات البلد، بغية مواصلة تعمير البلد وإعادة التفاوض بشأن الدَين الخارجي وتخفيضه، فضلا عن الانعاش الاقتصادي والتنمية الاجتماعية للبلد؛

١٥ - ترحب مع الارتياح بالعملية الانتخابية السلمية التي أجريت في نيكاراغوا في ٢٠ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٦، وبأهميتها كخطوة أخرى نحو تعزيز الديمقراطية والسلم والتنمية والتعمير في ذلك البلد؛

١٦ - تؤيد المعاملة الممنوحة لنيكاراغوا في ضوء الظروف الاستثنائية التي لا تزال تعيشها، لكي يتمكن المجتمع الدولي والمؤسسات المالية من إدراج هذه المعاملة في برامج المساعدة المتعلقة بالإنعاش الاقتصادي وإعادة بناء البلد اجتماعيا؛

١٧ - تعرب عن تقديرها لأعمال فريق الدعم المعني بنيكاراغوا، (اسبانيا، والسويد، وكندا، والمكسيك، وهولندا) الذي يقوم، بالتنسيق مع الأمين العام، بدور نشط في دعم الجهود التي يبذلها البلد من أجل الإنعاش الاقتصادي والتنمية الاجتماعية، ولا سيما فيما يتصل بحل مشكلة الدين الخارجي وجذب استثمارات وموارد جديدة تسمح بمواصلة برامج إعادة البناء الاقتصادي والاجتماعي ومن أجل المصالحة الوطنية في البلد، وتطلب إلى الأمين العام أن يواصل مساندة هذه الجهود؛

١٨ - تؤكد أهمية الحوار السياسي والتعاون الاقتصادي الراهنين بين الاتحاد الأوروبي ودوله الأعضاء وبلدان أمريكا الوسطى، بمشاركة مجموعة الثلاثة (فنزويلا وكولومبيا والمكسيك)، ولا سيما الاجتماع الوزاري، المعقود في فلورنسا، إيطاليا، يومي ٢١ و ٢٢ آذار/مارس ١٩٩٦، حيث اعتمدت أهداف جديدة تتعلق بدعم تعزيز وتوطيد سيادة القانون، ودعم السياسات الاجتماعية الرامية إلى تخفيف عبء التكاليف الاجتماعية لبرامج التكيف الهيكلي، ودعم عملية التكامل في أمريكا الوسطى؛

١٩ - تؤكد أيضا الالتزامات المتعلقة بالتنمية المستدامة المعتمدة في الاجتماعات الخامس عشر والسادس عشر والسابع عشر لرؤساء أمريكا الوسطى، والرامية إلى جعل المنطقة منطقة سلم وديمقراطية وتنمية مستدامة، وتحث المجتمع الدولي على دعمها بكل السبل؛

٢٠ - تكرر تأكيد أهمية الدعم الذي تقدمه منظومة الأمم المتحدة من خلال أنشطتها التنفيذية، ولا سيما من خلال برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، الموجه نحو تسهيل وضع البرامج والمشاريع اللازمة لتعزيز السلم وعملية التنمية في المنطقة، على أن تراعي بوجه خاص الاستراتيجية الجديدة للتنمية دون الإقليمية التي وضعها التحالف من أجل التنمية المستدامة في أمريكا الوسطى، وتحث المجتمع الدولي على دعم بلوغ أهداف الاستراتيجية الجديدة للتنمية في أمريكا الوسطى؛

٢١ - تكرر تأكيد كامل التقدير للأمين العام للجهود التي يبذلها من أجل عملية تهدئة الأوضاع وتوطيد السلم في أمريكا الوسطى، وكذلك لمجموعات البلدان الصديقة التي أسهمت إسهاما مباشرا في بلوغ هذه الأهداف، وتطلب مواصلة هذه الجهود؛

٢٢ - تطلب إلى الأمين العام أن يقدم إلى الجمعية العامة في دورتها الثانية والخمسين تقريرا عن تنفيذ هذا القرار؛

٢٣ - تقرر أن تدرج في جدول الأعمال المؤقت لدورتها الثانية والخمسين البند المعنون "الحالة في أمريكا الوسطى: إجراءات إقامة سلم وطيد ودائم والتقدم المحرز في تشكيل منطقة سلم وحرية وديمقراطية وتنمية".

- - - - -